بذات مايقتضي المنة لولا المانع وهو الكمال الذاتي والغناء
المطلق لا الاتصاف بما يقتضي المنة ملابسا بوصف
الاقتضاء انتهي اذ لا يخفى انه اذا لم يكن هناك وصف
الاقتضاء آل معنى الاستحقاق الى الاتصاف بما لا تقتضي المنة
وهو مع انه خلاف مدلول لفظ الاستحقاق يتوجه عليه
الوقوع فيما هرب عنه اذ الاتصاف بما لا يقتضي المنة ليس بمعنى
ممدوح ولا يليق بمقام الحمد اللهم الا ان يحمل على معنى
الاتصاف بما تقتضي المنة لو اتصف به غيره تعالى وان لم يقتضيها
بالنسبة الى اتصافه تعالى به ولا يخفى انه ممدوح يلايم بمقام الحمد
قوله من افاضة النعم الجليلة التي لا تعد الجاخرة يشير الى ان
مجرد الافاضة والانعام لا يقتضي المنة وانما يقتضي اذا كانت
النعم جلائل وكثيرة بحيث لا يمكن ان يوازنها شكر شاكر فمنشاء
الاقتضا هو غاية جلالتها وكثرتها فلفظ الاستحقاق بهذا
المعنى دل على عدم وقوع الشكر بازاء تلك النعم المفاضة
على بل عدم امكانه اذا مكان الشكر ينافي اقتضاء المنة فلا
يرد عليه ان مجرد الاتصاف بما يقتضي المنة من الافاضة المذكورة
انما يدل على الانعام لا على ترك الشكر بازائه فيكون الكلام خاليا
عن الاشارة الى العجز عن اداء الشكر كما سبق منه اذ الاستفادة العجز
من قولنا لك الحمد وافاضة النعم على ما لا يخفى قوله مع منع
الكمال الذاتي والغناء المطلق الى اخره يحتمل ان يكون مراده ان
المنة صفة نقصان في ذاتها فلا يمكن اجتماعها مع الكمال الذاتي
الذي هو مقتضي الذات فاتصافه تعالى بالمنة ممتنع بالذات
فالذات يقتضي عدم الاتصاف بها ولو بالواسطة فعلى هذا
قوله والغناء المطلق دفع توهم يتوهم عليه هو ان الكمال
الذاتي في الجملة لا يوجب الاستغناء عن كل كمال فدفعه
بان له تعالى غنى مطلقا بالنسبة الى كل كمال لا بالنسبة الى كمال
دون كمال فليس له تعالى كمال متوقع بل كماله بالنسبة الى كل شيء

مقتضى

قوله يشير الى ان مجرد الافاضة وان ... على ... انتهى ... المنة ... الموانع ... الافاضة وان ... المنة ... وان ... انفكاك ... وقد يكون ذلك ... كما هو معنى الاستحقاق على ... جلالة النعم ... على الوجه الذي ذكره المحشي انتهى

مقتضى ذاته تعالى فهذا العطف يجري مجرى تتميم الكمال الذاتي ويحتمل
ان يكون مراده ان اتصافه تعالى بالمنة ممتنع بالغير اذ المنة
انما تكون لفوت شيء مما يحتاج اليه المنعم ولو من المدح والثناء والله
تعالى غني عن العالمين لا يعود منهم اليه نفع وكمال فضلا عن كمال
من جهة شكرهم له تعالى حتى يمن لفوت شيء من الكمال الذي
يعود اليه من جهتهم فحينئذ العطف اما للتعميم المذكور ايضا
واما عطف تفسير باللازم اذ من يكون كماله ذاتيا لا يحتاج الى شيء
فضلا عن الكمال العارضي الحاصل بالشكر له تعالى ويرد على الاحتمال
الثاني ان الكمال الذاتي والغناء المطلق لو منعا لمنعا جميع الافعال
الصادرة منه تعالى لانها من غير احتياج ايضا ومع الكمال الذاتي
ويرد على الاحتمال الاول ان الاتصاف بالمنة انما يكون ممتنعا
بالذات لو كانت المنة صفة مذمومة في نفسها لا لنهي الشرع عنها
لا يقال الذات المنزه عن كل نقصان يقتضي عدم الاتصاف
بالمذموم في الجملة ولو بعد النهي فيكون الاتصاف ممتنعا بالذات
لانا نقول لا شك ان الاتصاف ممكن قبل النهي فلو كان
ممتنعا ذاتيا بعد النهي لانقلب الشيء من الامكان الذاتي الى الامتناع
الذاتي وهو محال اللهم الا ان يكون النهي ازليا وان كان
التزول علينا فيما لا يزال ويمكن جواب آخر عن الاحتمال الاول بانه
مبني على ما ذهب بعض ائمة الاصول من ان الحسن والقبح ليسا
بمعللين بالامر والنهي كما ذهب اليه الاشعري بل الامر والنهي
معللان بهما فالمنة انما كانت منهية لكونها قبيحة في ذاتها لا كما
يقول به الاشعري من انها لم تكن قبيحة قبل النهي وانما كانت قبيحة
مذمومة بعد النهي وهذا المجيب ههنا مانع يكفيه الاستناد
ببعض المذاهب فان قلت واذا كان اتصافه تعالى بالمنة ممتنعا
بالذات فكيف يطلق على عدم الاتصاف بها الاعراض الذي هو
من الافعال الاختيارية قلت اما اولا فلان الاطلاق مبني
على مذهب الحكماء القائلين بكونه تعالى موجبا بالذات في جميع

Copyright © King Saud University